المحاضرة الثامة عشر

نشأة النظام الديمقراطي في أمريكا

-:اما بخصوص انتشار النموذج الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كان النموذج الإنكليزي قد شكل انعكاساً جذرياً على كافة الثورات التحررية في العالم ، ولهذا فقد تضمن اعلان الاستقلال لعام ١٧٧٦ انتصاراً للأفكار الديمقراطية وروح الاستقلال السائدة في القرن الثامن عشر ، وخاصة فيما يتعلق بحماية الحقوق الفردية

(نشأة النظام الديمقراطي في فرنسا -:

وفي فرنسا ، فقد قضت الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ على مبدأ الحكم المطلق القائم على النظريات الثيوقراطية لتحل مكانها النظريات الديمقراطية المتمثلة بنظرية سيادة الامة ، التي جعلت من الملوك مجرد رؤساء للدول تمارس في مواجهتهم السلطة البرلمانية النيابية الممثلة للشعب ، الذي هو مستودع السلطة وصاحبها الاصيل فقد شهدت فرنسا تحولا سياسيا كبيرا مع ثورتها عام ١٧٨٩ جسده سقوط الملكية وإقرارُ دستور جديد وظهور إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الذي أكد على قيم الحرية والعدالة والمساواة، وحولت البلاد وجهتها إلى الديمقراطية مع دستور ١٨٥١.

الديمقراطية في الدنمارك

. ويعود إدخال الديمقراطية الدنماركية بحكم الشعب إلى عام ١٨٤٩ إذ حلّت محلّ النظام الاستبدادي في الحكم الذي منح الملك منذ عام ١٦٦٠ سلطة ونفوذاً غير عاديين. ويعد دستور شهر يونيو عام ١٨٤٩ أساس هذا التحول حيث يشتمل الدستور على القواعد الرئيسية الخاصة بحكم وإدارة الدولة ويضمن للشعب العديد من الحقوق والحريات الأساسية

. وأهم ما يميّز الحكم الديمقراطي الشعبي هو الانفتاح والشفافية. ولهذا فإن جميع المناقشات داخل البرلمان مفتوحة أمام العامة، وبإمكان كل شخص الاتصال بالسياسيين وتوجيه أسئلة لهم. كما يتم وفي نفس الوقت ضبط ومراقبة وانتقاد النظام السياسي من قبل المنتخبين، ويجري ذلك من خلال وسائل الإعلام. يتألف البرلمان الوطني، من ١٧٩ عضواً يمثلون نطاقاً واسعاً من الأحزاب السياسية. ينتخب أعضاء البرلمان الدنماركية لمدة أربعة أعوام في المرة الواحدة. إلا أنه بإمكان رئيس الوزراء حل البرلمان وتحديد موعد انتخابات جديدة قبل مضيّ الأربعة أعوام تلك. أما الحكومة فتتألف من وزراء ينتمون إلى حزب واحد أو أحزاب سياسية عديدة، ويرأسها رئيس للوزراء. ويجب حلُّ الحكومة أو تحديد موعد لانتخابات برلمانية جديدة، إذا لم تكن لدى غالبية أعضاء البرلمان ثقة فيها.(١)

والدنمارك مقسّمة إلى بلديات ومحافظات، لديها مجالس بلدية منتخبة بصورة مستقلة من أجل ضمان اتخاذ أكبر عدد ممكن من القرارات على مقربة من تواجد المواطنين. وبينما تقوم الحكومة والبرلمان من خلال القوانين بتحديد الأطر التي يجب أن يقوم المجتمع الدنماركية بوظائفه على أساسها، فإن مهمة وهدف البلديات والمحافظات تتمثل في ملأ هذه الأطر.